مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

دَلالةُ الاقتِضاءِ الصّرفيّ في العَربيّةِ

أ .م .د علياء نصرت حسن
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الانسانية

التخصص العام للبحث: اللغة العربية	التخصص الدقيق للبحث: الصرف

معلومات الورقة البحثية

الكلمات الرئيسية:

الاقتضاء ، الصّرف ، القياس .

المستخلص باللغة العربية:

اللّغة بمستوياتها المختلفة تعدُّ وسيلة تواصليّة يعبّرُ بها كلّ قومٍ عن أغراضهم، وفي هذا البحث سنقفُ على مفهوم دلالة الاقتضاءِ الصّرفيّ في العربيّة منطلقينَ من دلالة الاقتضاءِ بشكلٍ عام ثمّ إلى المستوى الصّرفي بشيء من التّحليل عند أبرز العلماء القدماء والمحدثينَ، فالدلالة هي إدراك السامع للمقصد الذي يعنيه المتكلّم والاقتضاء ما يتضمّنه الكلام من معانٍ يتطلّبها المقام ويستلزمها السّياق.
وتعدّ إشارة ابن جني (ت392 هـ) إلى الاقتضاء الصّرفي هي الأولى في كتابه المُنصف والاقتضاء الصّرفيّ يتعامل مع البِنية وما يطرأُ عليها من تغييراتٍ بالحذف أو الزيادة أو القلب وهذا ما سنوضّحه عن طريق التطبيقات التي ستُوصلُنا إلى مجموعة من الأشكال للاقتضاء الصّرفيّ هي:(الاقتضاء على القياس) و(الاقتضاء على الأصل) و(الاقتضاء المقامي) و(الاقتضاء على العلة) .

doi: https://doi.org/10.63797/bjh.

المقدّمة

الحمدُ لله الذي جعلَ الحمدَ مفتاحًا لذكره، وأُصلّي على أكمل أوليائه، أبينَ العرب وأفصحَ مَن نطقَ بالضاد، أبي القاسم محمد وآله الأطهار ومَن تَبعه بإحسان أما بعد:

فاللغة العربيّة لغةٌ عريقةٌ وغنيةٌ بالمفردات وشرّفها الله بأن جعلَها لغة القرآن الكريم ، واللغة بمستوياتها اللغوية كافة وما تحملُه مِن معانٍ، منطلقة من الوضع الأول إلى الاستعمال والتداول في مختلف السياقات وعلى صعيد المستوى الصوتي و الكتابي والتركيبي وما تحمله من دلالاتٍ وايماءاتٍ واقتضاءات، تكون متضمنة في العبارة مصرحا بها أو غير مصرح بها، وفي هذا البحث سنقفُ على دلالة الاقتضاء الصّرفيّ بعد أن نمهّد لمفهوم الاقتضاء بشكلٍ عام، ومن ثمّ ايضاحه من الجانب الصّرفي خاصة مع اتّباع المنهج الوصفي والتّحليلي في إبراز هذه الدلالة واقتضتْ طبيعةُ البحث أن تنتظم في تمهيدٍ عنوانه التعريف بمقاصد العنوانِ وأربعة مطالب الأول عنوانه دلالة الاقتضاء الصّرفي على القياس والثاني دلالة الاقتضاء الصّرفي على الأصل أما الثالث فعنوانه دلالة الاقتضاء الصّرفي (المقامي) (ودلالة الاقتضاء على العلّة) ثمّ أبرز ما توصّل إليه البحث من نتائج.

التّمهيد: التّعريفُ بمقاصدِ العنوانِ

الاقتِضاءُ لغةً واصطلاحًا:

الاقتِضاءُ لغةً:

الاقتِضاء مصدر اقْتَضَى المُشتق مِن (قَضَى) قال ابن فارس (ت 395هـ):" القاف والضاد والحرف المعتل أصلٌ صَحيحٌ يدلّ على إحكام أمر وإتقانه وإنفاذه لجهته..."(ابن فارس ، 2012: 749) ، وما وردَ في لسان العرب:" يقال: قَضَى يَقضِي قَضاء فهو قاضٍ إذا حَكَم وفَصَل...واقتضى دَينه وتقاضاه بمعنى وكل ما أحكم فقد

قُضِي "(ابن منظور ، 2005 : 3/ 3254)، فخلاصة الاقتِضاء لغةً الطلب .(ينظر :التهانوي ، 1996: 1/ 697)

الاقتِضاءُ اصطلاحًا:

عرّفه الغزالي (ت 515هـ) بقوله : " هو الذي لا يدلّ عليه اللفظ، ولا يكون منطوقًا به، ولكن يكون من ضرورة اللفظ، إما من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعًا إلا به، أو من حيث يمتنع ثبوته عقلًا إلا به " (الغزالي ، 1993: 263)

و عرّفه الجرجاني (ت 816هـ) بأنه : " طلب الفعل مع المنع عن الترك، وهو الإيجاب، أو بدونه، وهو الندب، أو طلب الترك مع المنع عن الفعل وهو التحريم، أو بدونه، وهو الكراهة " (الجرجاني ، د.ت: 33)، والاقتِضاء في الأصل هو مصطلح أصولي شاعَ استعماله عند الفقهاء وانتقل إلى مجالات لغوية منها التّداولية والنّحو والبلاغة ؛ وذلك لأهمية دلالة الاقتِضاء لكونها أحد طرق دلالة الالفاظ على المعاني والأحكام التي هي مُنتهى غاية الأصوليين، والاقتضاء يعدّ نوعًا من أنواع دلالة الالتزام(ينظر : يعقوب ، 2001: 59- 67)، وقد درسه الكثير من الباحثينَ من جوانب متعدّدة، منها الجانب النحوي إذ قام على توسط الوظيفة النحوية بينَ العامل والمعمول وكثُر وروده في كلامهم، وأوّل مَن أشار إليه الزمخشري وابن يعيش(ينظر : الزمخشري ، 1993 : 36،وابن يعيش ، 2001: 4/ 295)، إذ النظرية النحوية بأصولها وفروعها تقوم على الاقتضاء وأدركَ النّحويونَ أن معظم الكلام مبنيّ على مقتضيات النّحو، فدلالة الاقتِضاء عند النّحويين ترتبط بالعلاقة المعنوية بين الألفاظ اللغوية في إطار التركيب وهو ما يسمّى حديثًا بقرينة التّضام وتعني اقتضاء العنصريين التحليلين عنصرًا آخر على وجه اقتضاء وجودّيا أو عدميّا ينتج بسبب التقدير أو الاستتار أو الحذف.(ينظر : تمام حسان ،2006 : 217) ، وليلى جغام، 2013: 91 وحسين عبد النبي، 2021: 512)

ودلالة الاقتِضاء تختلفُ بمفهومها عند الأصوليينَ عنه عند التداوليينَ والنحويينَ (ينظر : لمين جمعي ومحمد بوادي ، 2018 :9) وما نحنُ بصدد عرضه في هذا البحث هو الاقتضاء عند الصرفيينَ وحسب اطلاعي لم أجدْ أحدًا من الباحثينَ قد تنبّه إلى هذه المسألة ويمكننا القول إن الصّرف متعلّق بالمفردة ويقال له التّصريف قديمًا، ومفهومه في الاصطلاح هو العلم بأحكام أبنية الكلمة وصيغها لإظهار ما في حروفها من أصالة وزيادة، أو صحة وإعلال أو غير ذلك (ينظر : ابن مالك النحوي ، د.ت: 6 ، وومحمد محي عبد الحميد ، 1995: 40 ، وخديجة الحديثي ، 1965: 23)، ويمكننا القول إن أول إشارة عن الاقتِضاء الصّرفي هي عند ابن جني(ت392هـ) إذ قال: " اعلم أنك إذا استوفيت ثلاثة أحرف من الأصول ثمّ تكررت اللام: قضيت بزيادتها وذلك نحو: قَرْدَد وجَلْبَبَ " فالدال والباء الأخريتان زائدتان؛ لأنهما قد تكررتا..."(ابن جني ، 1954: 1/ 48)، وقوله: " فالوزن اقتضى تحريك الأول، قيل: أجل إلا أنه لم يقتضك فساد الاعتلال "(ابن جني ، د.ت : 3/ 203).

ونخلص إلى أن الاقتِضاء الصّرفيّ يَتعامل مع البِنية وما يَطرأ عليها من تغييرات من حذف وإقلاب وإعلال وإبدال و زيادة، يقتضيها المقام والحاجة عند مستعملي اللغة.

المطلب الأوّل: دلالةُ الاقتِضاءِ الصّرفيّ على القياس

القياسُ حمل الفرع على الأصل لعلّة جامعة بينهما (ينظر : الانباري ، د.ت: 42، والسيوطي ، 2006: 94)، وللقياس أهمّية كبيرة في اللّغة إذ هو" طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكّنُ الإنسانَ من النّطق بآلاف من الكلم والجمل من دون أن تقرعَ سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحّة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها " (محمد الخضر ، د.ت : 25).

في هذا المبحثِ سنعرضُ عدّة مسائل تخصُّ مُوجبات اقتِضاء الصّرف على القياس وهي على النّحو الآتي:

ما ورد عند ابن جني في مواضع زيادة النون حَشوا :

قال أبو عثمان: في نحو:" كَنَهْبُل " فاجعل النون زائدة لأنّه ليس في الكلام مثل "سَفَرْجُل وقَرَنْفُل "النون فيها زائدة ومثل لذلك : "جُندَب وقُنْبَر" لأنه ليس في الكلام مثل: "جُعْفَر"، فشرح ابن جني هذه المسألة بقوله: " فاجعلها زائدة، يقول: احكم بهذا من طريق القياس لا من قبل السماع، فإن انضاف إلى القياس السماع فما لا نهاية وراءه. فمثال كَنَهْبُل فَنَعْلُل؛ لأنه ليس في الأصول مثل "سفرجُل"، فمن ها هنا قضي بزيادتها.ولو كانت الباء من كَنَهْبُل مفتوحة لكانت النون أصلا، لأنه لما انفتح رابعه صار كسفرجَل. وهذا إنما يُقضى به على النون إذا كانت مع أربعة أحرف ولم تكن ثالثة ساكنة فان كانت ثالثة ساكنة والكلمة على خمسة أحرف قضي بزيادتها، وإن كانت الكلمة على مثال الأصول، وذلك نحو "جَحَنفَل " تجعل النون فيه زائدة؛ لأنها ثالثة ساكنة،فهذا وجه. وفيه وجه آخر، وهو أنه الكثير بمعنى الجَحْفَل وهو الجيش الكثير، ولو لم تعلم أنه بمعنى الجحفل؛لكان القياس أن تكون نونه زائدة لما ذكرت لك. "(ابن جني ، 1954: 1/ 136)

ما نلحظه من النصّ المتقدم لأبي عثمان وشرحه ابن جني بشأن زيادة النون إذا كانت مع أربعة أحرف أن تكون بشروط وحكم عليه بالقياس بدليل قوله احكم بهذا من طريق القياس ووردت قضي ويقتضي أكثر من مرة.

ما ورد في زيادة النون والواو في نحو حِنْطَأْو:

قال أبو عثمان" واعلم أن من مثل " حِنطَأو، و كِنثَأو وفِندَأو" النون والواو فيهن زوائد، وقد ألحقن بباب "جِرْدَحْل " (ابن جني ، 1954 : 1/ 164) شرح ابن جني قول المازني بأن الواو والنون زائدتان وعلّل ذلك أن الواو لا تكون أصلا في ذوات الخمسة ولا في ذوات الأربعة وقال: " فلما ثبتت زيادة الواو،قُضِي بزيادة النون أيضا؛ لأنها لزمت هذا الموضع من هذا المثال كما لزمت النون باب "جُندَب وعنظب وعنصل " في ذلك. وعضّده من باب القياس قول أبي علي: ولأن الزيادة بذوات الثلاثة أحق منها بذوات الأربعة؛ لتصرف بنات الثلاثة وكثرتها في الكلام فهذا من طريق القياس " (ابن جني،1954 : 1/ 165) وفي هذا النّصّ الاقتضاء الصّرفيّ على القياس واضح في زيادة الأحرف بدليل قوله: (قُضي بزيادة.).

مواضع زيادة الياء

ذكر المازني في حال وجدت الياء ثانية وثالثة ورابعة فهي زائدة فوضّح ابن جني أن هذا القول قولٌ مرسلٌ غير مقيد، وليس لأحد أن يطعن فيه بقولهم: صيصية وبهيأة ونحوهما مما الياء فيه أصل...وما أراد المازني أنك إذا حصلت في الكلمة ثلاثة أحرف أصول ثم رأيت فيها ياء في مرتبة ثانية أو ثالثة فأكثر " قضيت بزيادتهما حملا على ما عُرف اشتقاقه لأنها لم تُرَ على هذه الصفة فيما وضح أمره بالاشتقاق إلا زائدة.فعلى هذا القياس لو جاء في الكلام مثل" خَيقَب وَقِرْيَج وشَقَيْطر لقضيت بزيادة الياء، ولم تحتج إلى الاشتقاق"(ابن جني،1954 : 1/ 112). ذكر المازني زيادة الياء في مواضع في الكلمة التي تأتي على ثلاثة أحرف أصلية وجعلها على القياس من دون الرجوع إلى اشتقاق الكلمة لمعرفة أصلها أو زيادتها وشرح ابن جني ذلك موضحًا بقوله قضيت بزيادتهما فهذا اقتضاء صريح على القياس.

ما ورد عند ابن عصفور في مسألة (قواء و قُواو) :

"فمذهب الزجاج أنه لا يجوز إبدالها لأن الاسم مفرد، وإنما ثبت إبدالها في المجموع فنقول في "فُواعِل" من القوّة على مذهب سيبويه: " قُواءٍ " وعلى مذهب الزجاج: " قُواوٍ " . وهذا النوع لم يرد به سماع، لكن القياس يقتضي ما ذهب إليه سيبويه." (ابن عصفور ، 2011: 2/ 226)

ما نلحظه عند سيبويه إبدال الواو همزة قواو إلى قواء، وعند الزجاج قد منع الابدال ورفضه سببه أن الاسم مفرد ويثبت الإبدال في المجموع أما سيبويه فعلل ذلك أنه جرى مجرى الجمع لقربه منه. ما ذهب إليه ابن عصفور في عرضه للمذهبينِ واختار رأي سيبويه بقوله القياس يقتضي، هذا دليل على الاقتضاء القياسي.

ما ورد في قلب الواو والياء :

قال الرضي في شرحه لابن الحاجب في:"علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفا ليست في غاية المتانة، لأنهما قلبتا ألفا للاستثقال، على ما يجئ، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفّ ثقلهما، وإن كانتا أيضا متحركتين، والفتحة لا تقتضي مجيء الالف بعدها اقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء، ألا ترى إلى كثرة نحو قَوْل وبيع، وعدم نحو قُيْل وبُيْع، بضم الفاء، وقِول وبِوْع بكسرها، لكنهما قلبتا ألفا ـ مع هذا ـ " (الاسترابادي ، 1975 : 3/ 95) وعلل سبب القلب إلى ما هو أخف من الحروف وهو الألف والفتحة تناسب الألف وضعف العلة تلك ولم يقلبا في نحو أودٌ وأيَلّ، وذلك لاختلال بعض شروط إعلاله، وأوضح تأثير هذه العلة أن يكون في الفعل لثقله، وقسمه على ضربينِ: أصل ومحمول عليه نحو: قَوَلَ والمحمول نحو: يَخَافُ أو ما بني من ذي الزيادة في نحو: أقَام واسْتَبَانَ، وشذّ أعْوَل، وأغْيَل، واسْتَحْوَذ قال تعالى: (اسْتَحْوَذَ عَلَيهِم الشَّيطَانُ...) المجادلة: 19، وقيل: اسْتَحَاذ على ما يقتضيه القياس، وهذا ما أكّده سيبويه في جعل جميع الشّواذ معلّة على القياس إلا اسْتَحْوذَ واستَرْوَحَ وقال: لا منع من إعلالها وإن لم يسمع لأنّ الإعلال هو الكثير والمطرد (ينظر : ابن جني ، د.ت : 1/119،و الاسترابدي ، 1975 : 3/ 96- 97)، فالقياس هو اسْتَحَاذ بقلبِ الواو الفًا، ولكن وردتْ وقرئتْ على الأصل.

المطلب الثاني: دلالةُ الاقتضاءِ الصّرفيّ على الأصل

الأصل معناه هو الأساس أو القاعدة للفرع الذي يُبنى عليه(ينظر : الكفوي ، 1998: 122)، وما يهمّنا في هذا المبحث إيضاح مسائل تبيّنُ دلالة الاقتضاء الصّرفيّ على الأصل أي الجذر الذي يُبنى عليه الشيء منها:

ما ورد في باب الميم قال ابن عصفور:

"الميم لا تخلو أن تقع أولا أو غير أول. فإن وقعت غير أول، فيما يفرق له اشتقاق، وجدت أصلية نحو: شأمل وكريم وأمثالها، ممّا لا يحصى كثرة، ألا ترى أن شأملا ميمه أصلية، بدليل قولهم: شملتِ الريحُ، وأن كريما كذلك لأنه من الكرم ؟ولم توجد زائدة إلا في أماكن محصورة تحفظ ولا يُقاس عليها،..."(ابن عصفور ، 2011: 1/ 133) وتزاد الميم في الأفعال في مثل: تَمَسْكَنَ تَمَنْطَقَ تَمَسْلَمَ وزعم بعض النحويين أن الميم في هرماس حلقوم وبلعوم وغيرها زائدة وأرجعوه للوصف في أصله ومعناه، وكل ما ذكر أرجعه ابن عصفور أن الميم في هذا كله أصلية وعلل ذلك بقوله: " وذلك لأن زيادة الميم غير أول: قليلة، فلا ينبغي أن يذهب إليها، إلا أن يقوده إلى ذلك دليل قاطع ". (ابن عصفور،2011 : 1/ 134) ما ذُكر من خلاف أرجع الميم للأصالة " إذا كان بعدها حرفان قُضي على الميم بالأصالة إذ لابدّ للكلمة من فاء وعين ولام؛ لأن ذلك أقلّ أصول الأسماء المتمكنة والأفعال وذلك نحو: مَلْك ومَسْح وأمثالهما ". (ابن عصفور،2011 : 1/ 134) وذكر إن كان بعدها أربعة أحرف مقطوعا

بأصالتها قُضي على الميم بالأصالة إلا في الأفعال والأسماء الجارية عليها " (ينظر : نفسه والصفحة نفسها) ، فالنصّ المتقدّم ذكره يدلّ على الاقتضاء على الأصل باستعماله الفعل (قُضي) وبشروط للحكم على أصالتها كما وضّحه ابن عصفور وما ورد ذكره في تَمَسْكن وتَمَنْطق ففي هذه المسألة خلاف فبعضهم وجدها على سبيل توهم أصالة الحرف الزائد في الميميات في تَمَنْدل وتَمَسْكن وغيرها وهي تعدّ من الأوزان المرفوضة، ومنهم من جعلها من باب رعاية حرمة الزائد في الكلمة واقراره إقرار الأصول على سبيل القصد والتأصيل لا على سبيل التوهم وأول من ساق لها ووضع بين يدينا حججا قوية للحفاظ على المعنى والدلالة له ليعرف غرض استعمال هذه الصيغ هو ابن جني (ابن عصفور،2011 : 1/ 153) .

وفي مسألة الألف أنها لا تأتي أبدا أصلية فإما تكون زائدة، أو منقلبة عن ياء أو واو نحو الحروف، وما أورده ابن عصفور أنه استثنى ما" لا يدخله التصريف نحو الحروف، والأسماء المتوغلة في البناء، فإنه ينبغي أن يُقضى على الألف فيه بأنها أصليّة. إذ لا دليل على جعلها زائدة، ولا يُعلم لها أصل في الياء ولا في الواو، فيُقضى على الألف بأنّها مُنقلبة عن ذلك الأصل "(ينظر : ابن جني ، د.ت : 1/ 229، و محمد عبد فلفل : 2000: 178)

فدلالة الاقتِضاء في النّص المذكور آنفًا، فيه دلالة الرجوع إلى الأصل بدلائل أوضحها ابن عصفور في أصل الألف بقوله يُقضى على الأصل أو يُقضى على القلب.

ما وَرَدَ في مَسألةِ جمع اسم المَفْعُول المُبدوء بالميم :

ذكرَ الرّضي في شرحه الشّافية عند جمع اسم المَفْعُول المُشتق مِن الثلاثي نحو مَلعون ملاعين ومشئوم مشائيم تشبيها بمُغْرُود وقوله في مكسور: مَكاسير وفي مُوسر مَياسير، وإنما أوجبوا الياء فيهما على ضعفها في نحو معاليجم وتبين أن تكسيرها خلاف الأصل، ففي جمع مُوسر اسم فاعل من أَيسر فقُلبت الياء واوًا لسكونها إثر ضمّة فلما أريد الجمع رجعت الياء إلى أصلها والسبب زوال مقتضى قلبها واوا، وهذه الياء التي قبل الطرف مزيدة للإشباع (ينظر : الاسترابدي ، 1975: 1/ 181) .

ممّا يتّضح من قول الرّضي أنّ هناك أوجهًا مختلفة تخصُّ جمع اسم المفعول جمع تكسير فسيبويه يمنع تكسير الأوصاف المبدوءة بالميم إذ قال: " والمفعول نحو مَضرُوب غير أنهم قالوا مَكسُور و مكاسير وملعُون ومَلاعين... يشبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن...فأما مجرى الكلام الأكثر فأن يجمع بالواو والنون، والمؤنث بالتاء. وكذلك مفعَل بفتح العين ومفعِل بكسرها . إلا أنهم قد قالوا منكر ومناكير ومفطر ومفاطير " (سيبويه ، 1988: 2/ 210 ، وينظر : الصبّان ، 1997 : 3/ 108) ، فالعلماء يرونَ أن الجمع يكون على التصحيح، ويمنع جمعه جمع تكسير إلا ما شذّ والتكسير لسبب اقتضاه حاله خلاف الأصل.

المطلب الثالثُ: دلالةُ الاقتضاءِ الصّرفي (المقامي)

لكلّ مقامٍ مقالٌ والمقامُ هو المتكلّم المجيبُ عن أسئلة المتلقي، وهو مفتاح لكلّ باب حديثٍ عن الاقتضاء والمناسبة بين القول والموقف الذي قيل فيه وآثرنا المقام دونَ السياق؛ لأنّ العلاقة بينهما علاقة احتواء أو جزء بالكل ولفظ المقام أدّق لكون لفظ السياق أعمّ، وسنقفُ على أبرزِ المسائل التي وردتْ عندَ علمائنا القدماءِ والمحدثينَ منها:

في لفظة أَنْدِية:

اختلفَ العلماءُ في أَنْدِية بعضهم قال أندية جمع ندى وبعضهم يرى أنّه جمع نديّ (ينظر : ابن جني ،د.ت : 3/ 53) يقول مُرّة بن مَحْكان: (أبو تمام : د.ت ، 3/ 244)

في ليلةٍ من جُمادى ذاتِ أَنديةٍ لا يُبصِرُ الكَلْبُ في ظَلمائِها الطُّنُبا

ففي البيت الشّعري شذّ جمع نَدى على أَنْدِية و ذكر محقق الشافية بقوله: هذه زيادة يقتضيها المقام، (ينظر : الاسترابادي ، 1975 : 4/ 277) لأنّ جمع ندى أندَاء وحُمل على الضرورة الشّعرية أو على الشّذوذ؛ لأنه جمع ما كان ممدودا مثل كساء أَكْسِية (ينظر : الجوهري ، 1978 : 6/ 2057، وابن سيدة ، 1996 : 1/ 175).

وما ذكره المحدثونَ ولاسيّما الدكتور فاضل السامرائي عند ذكره حذف ياء المتكلم ويجتزأ عنها بالكسرة وذلك لا يكون إلا لغرض، فإنه قد تذكر الياء في مقام الإطالة والتفصيل، وتحذف ويجتزأ عنها بالكسرة في مقام الايجاز والاختصار وقد تحذف لغرض آخر يقتضيه المقام، وذلك كأن يكون المقام يقتضي إظهار النفس أكثر من مقام آخر فقال تعالى: (فلا تَخشَوهُم وآخشَونِي) البقرة: 150 وقوله تعالى: (فلا تَخشَوُا النّاسَ وَ آخشَونِ) المائدة:44 وقد فصّل في ذلك مبيّنا أن في سورة البقرة مقام إطالة أكثر بكثير من الآية في سورة المائدة وعليه اقتضت الزيادة في البناء.(ينظر : السامرائي ، : 25- 26)

قال تعالى: (إنّك مَيّتٌ وإنّهم مَيّتُونَ) الزمر: 30

يبيّنُ سبحانه في الآية الكريمة أن الموت نهاية كلّ حيّ ولا يتفرّد بالبقاء إلا الله، وقال ميّت بالتّشديد لمن مات و على الحي الذي سيموت، وبالتخفيف لا يطلق إلا على مَن مات (ينظر : أبو هلال العسكري، : 525) فاقتضى مقام الآية استعمال ميّت مشدّدة مرّة ومخفّفة مرّة أخرى.

في قوله تعالى: (إنّ المتقينَ في جنّاتٍ ونهرٍ. في مقعدِ صِدق عند مليكٍ مُقتدِر) القمر: 55،54 وقوله:(عند مليك مقتدرٍ) ولم يقل: ملك قادر لأنّ مليك أبلغ من ملك ومقتدر أبلغ من قادر، فالمقام اقتضى استعمال صيغة (افتعل) فالمقتدر اسم فاعل من اقتدر وهي أبلغ من قدر؛ لأنّ افتعل من معانيها المبالغة والتّصرف والاجتهاد(ينظر : سيبويه ، 1988 :4/ 54، وابن يعيش ، 2001 : 7/ 160 ، وهاشم طه شلاش ، 1971 : 91) فهي أثبت وأبلغ (ينظر : السامرائي ، 2003 : 172)، لأن المقام مقام وصف للمتقين فبالغ في إكرامهم فآثر صيغة (فعيل ومفتعل) وقال اقتضى وهو من باب صرفي.

قال تعالى: (والَّذينَ هُمْ عنِ اللّغوِ مُعرِضونَ) المؤمنون: 3

نجدُ في الآية كلمة اللغو ولم يقلْ سبحانه وتعالى : (لا يلغون) وهي أبلغ لأن الجملة الاسمية دالّة على الثبات والدّوام، وتقديم الضمير المفيد لتقوي الحكم بتكريره، وعبّر في المسند بالاسم الدالّ كما شاعَ على الثبات، وتقديم الظرف عليه المفيد للحصر، وإقامة الإعراض مقام الترك ليدلّ على تباعدهم عنه رأسا مباشرة وتسببا وقيلا وحضورا، فإن أصله أن يكون في عرض أي ناحية غير عرضه (ينظر : الالوسي ، 1994 : 14/ 227) وما قاله الدكتور السامرائي في تقديم عبارة (عن اللغو) إذ المقام يقتضي أن يقدم المعرض عنه لا الإعراض. (ينظر : السامرائي ، 2003 : 137)

وفي قوله تعالى: (وَنَجيّنا الّذين آمنُوا...) فصّلت: 18وقوله:(وَأَنجَيْنا الّذينَ آمَنُوا...) النمل: 53 ، فيقول الدكتور السامرائي: " إن ذلك بحسب ما يقتضيه السياق والمقام، فقد يتطلب المقام ذكر الإسراع في النجاة فيستعمل (أنجى) وقد لا يتطلب ذلك فيستعمل (نجّى)، وكل ذلك صحيح، فقد نستطيلُ أمرًا وقد نستقصرُه بحسب المقام، فقد تقول في مقام (الدنيا طويلة) وقد تقول في مقام آخر (الدنيا قصيرة) ولكلّ مقامٍ مقال "(السامرائي ، 2016 : 68- 69) ، ففي سورة النمل القصة التي ذكرت أكثر تفصيلا ممّا في فصّلت فاستدعى الإسراع في إنجائهم فاستعمل أَنْجَى على زنة أَفْعَل، وليس المقام في فصلت فآثر نجّى(ينظر : السامرائي ، 2016 : 69)

المطلب الرابع : دلالة الاقتضاء على العلّة

العِلّة في اللغة :"المَرض وصاحبها مُعْتَلٌ " (الخليل ، 2005: 670) والعلة من علّ يعلّ واعتلّ أي مرض وقد تأتي بمعنى السبب (ينظر : ابن منظور ، 2005 : 2741/3) ، أما العلة في الاصطلاح : فهي تغيّر المعلول عمّا كان عليه .(ينظر : الرماني ، 1995: 38) والعلّة تعدّ أداة تفسيرية للكشف عن كُنهِ النظام اللغوي وأول كتاب ضمّ العلل الصرفية هو كتاب سيويه التي نسب أكثرها إلى شيخه الخليل (ينظر: د. خديجة الحديثي ،1980 : 157) ويأتي بعده كتاب التصريف للمازني ت 247هـ (ينظر : د. الحديثي، 1980 :163) .

وما ورد من مسائل هي :

قال ابن جني في زيادة التاء : "وأما تماضر وترامز فذهب أبو بكر إلى أن التاء فيهما زائدة. ولا وجه لذلك؛ لأنها في موضع عين عذافر فهذا يقضى بكونها أصلًا، وليس معنى اشتقاق فيقطع بزيادتها ... وذهب بعضهم في تماضر إلى أنه تُفاعل، وأنه فعل منقول؛ كيزيد وتغلب. ولا حاجة به إلى ذلك، بل تماضر رباعي وتاؤه فاء كترامز .فإن توهم ذلك لامتناع صرفه في قوله : (ابن الصمة د.ت :43)

حيُّوا تُماضِرا واربَعوا صحبي ... وقِفوا فإنّ وقوفكم حسبي

فليس شيئا؛ لأنّ تماضر علم مؤنث، وهو اسم الخنساء الشاعرة. وإنما منع الصرف لاجتماع التأنيث والتعريف، كامرأة سميتها بعذافر وعماهج . وهذا واضح." (ابن جني ، د.ت : 200/3) ما ذكره ابن جني حول تاء تماضر هي أصلية وليست زائدة كما قال ابن السراج الذي عدّها تاء زائدة ووضّح ذلك بتعليله ولا وجه لذلك ، ولا حاجة لمن قال بأنها فعل منقول وتماضر شبّهها بعذافر في تعليله لرفض كلام ابن السراج وغيره ، ويؤكد أنه اسم علم ممنوع من الصرف للتأنيث والتعريف .

ما ورد عن ابن عصفور في زيادة النون وأصالتها :

" وإنَّما لم تكن نونه أصليَّة؛ لأنه "نَفْعِلٌ"نَرْجِس، وزنه : فممّا زيدت فيه النون أوَّلًا لقيام الدليل على زيادتها ليس في كلامهم "فَعْلِل" .

فالجواب أنه قد تَقدَّم أنَّ الحرف إذا كان جعله زائدًا يؤدِّي إلى بناء غير ."نَفْعِل"وكذلك ليس في كلامهم :فإن قيل موجود، وكذلك جعله أصليًّا، قُضِيَ عليه بالزيادة، للدخول في الباب الأوسع؛ لأنَّ أبنية المزيد أكثرُ من أبنية الأصول " (ابن عصفور ، 2011: 176) في نصّ ابن عصفور يوضّح أنّ النون في نَرجس زائدة معلّلا سبب زيادتها لوجود وزن (نفعل) ففي الأسماء تزاد لعدم وجود (فَعْلل) في الأسماء فقال " لأنه ليس في كلامهم فعلل

"، ويرجع يعلل السبب في الزيادة وقُضي بالزيادة للدخول في الباب الأوسع موضحا الأبنية المزيدة هي الأكثر والأوسع من الأصول .

ما ورد عن الرضي في شرحه لشافية ابن الحاجب قوله : "وكثر في سل للهمزتين " استعمال اسأل أكثر من استعمال اجْأرْ ونحوه، فصار تخفيفه بنقل حركةِ همزته إلى ما قبلها وحذفِهَا، كثيراً، بخلاف نحو اجْأَر، ولو كان كثرة التخفيف للهمزتين فقط لكان اجْأر مثله، وبعد نقل حركة الهمزة إلى السين وحذفها قال المصنف :يلزم حذف همزة الوصل وإن كان حركة السين عارضة، لان مقتضى كثرة التخفيف فيه اجتماع الهمزتين، ولو كانت الهمزة باقية لما بقيت حركتها على السين، فحذفت همزة الوصل وجوباً، وقال السيرافي :حكي بعض النحاة - يعني الأخفش - إسَلْ نحو الْحَمَرِ، قال :ويفسد ما حكاه أنه ليس أحد يقول :أُقُلْ ولا أُرُدّ، وفُرِقَ بين الْحَمَرِ وإسَل بأن أصل السين الحركة، كما في سَأَلَ، ولام التعريف أصلها السكون،..."(الاستربادي : 1975: 3/ 42) فنلحظ من النّص تعليل حذف همزة اسأل وتخفيفها بقوله إن مقتضى كثرة التخفيف هو اجتماع الهمزتين وهذا يرجع إلى كثرة الاستعمال .

ما ورد عن الرضي في قلب الواو والياء قوله :" وذلك نحو كساء ورداء، وأما إذا كانت أصلاً كراي وآي فلا تعلان لكون الفاصل قوياً بالأصالة، وقد تقلب الواو والياء أيضاً قريبين من الطرف وقبلهما ألف زائدة ألفاً، بشرط أن ينضم إلى العلة المقتضية للانقلاب مقتض آخر، وذلك لضعف العلة إذن بسبب فصل الألف بين الواو والياء وبين الفتحة، وبعدم كونهما في الطرف، وذلك المقتضي :إما مشابهة الفعل المعل كما يجئ وأداؤه معناه وعمله عمله كما في قائم وبائع، وإما اكتناف حرف العلة لألف الجمع الأقصى فيستثقل لاجل حرفي العلة وكون الجمع أقصى الجموع، وذلك كما في بَوائع وأَوَائل وعَيَائل، في جمع بائعة وأوَّل وعيل وإما كون الواووالياء في الجمع الأقصى الذي هما في واحدة مدتان زائدتان كعجائز وكبائر، وذلك لقصد الفرق بين المدتين الزائدتين وبين الواو والياء اللتين كان لهما في الواحد حركة، سواء كانتا أصليتين كمَقَاوِمَ ومَعَايش، في جمع مَقَامة ومعيشة، أو زائدتين ملحقتين بالأصل كعَثَايرَ وجَدَاوِلَ في جمع عِثْير وجَدْوَل، فإن ماله حركة أصلية أجلد وأقوى، فلا ينقلب فإذا بعدت الواو والياء من الطرف نحو طَوَاوِيسَ أم ينقلبا ألفاً، كما يجئ فعلى هذا تبين كذلك أن الهمزة في نحو رِدَاء وكساء وقائل وبائع وأوائل وبوائع وعجائز وكبائر أصلها الألف المنقلبة عن الواو والياء، فلما احتيج إلى تحريك الألف وامتنع قلبها إلى الواو والياء لأنه إنما فر منهما قلبت إلى حرف يكون أنسب بها بعد الواو والياء، وهو الهمزة، لانهما حلقيتان، وإنما لم تحذف الألف الأولى للساكنين، كما هو الواجب في مثله، لكون ألف نحو قائل علامة الفاعل وألف نحو أوائل وعجائز علامة الجمع، ولو حذفت في نحو رداء لا لتبس بالمقصور، وأما الهمزة في نحو رسائل فبدل من الألف التي في الواحد لا من الألف المنقلبة عن الواو والياء. "(الاسترابدي : 1975 : 3/ 101) فعلّل قلب همزة (كساء ورداء) لتطرف الواو أو الياء وفصلها بألف زائدة وقد قلبت بشرط اقتضاء العلة للقلب اقتضاء آخر لتقوية علّة القلب وذلك لضعف العلّة كما قال في النصّ المتقدّم وعلّل أيضا في الجمع .

الخاتمة:

في نهاية البحث وردتْ عدّة نتائج يُمكن أَن نُوجزها بما يأتي:

1 ـ اختُلفَ في مفهوم دلالة الاقتضاء قديمًا عند علماء الأصول والنحويينَ والتداوليينَ، والاقتضاء في أصله مصطلح أصولي شاعَ استعماله عند الفقهاء، وكلّ مصطلح يطرأُ عليه تحويلات وتطورات بمرور الوقت، مُنتقلًا إلى علوم أخرى مختلفة مثل البلاغة والنّحو والصّرف.

2ـ دلالة الاقتضاء الصّرفي هي دلالة تتعامل مع البنية الصّرفية وما يطرأ عليها من تغييرات من حذف أو قلب أو إعلال أو إبدال يقتضيه المقام والحاجة عند الاستعمال.

3ـ تعدّدتْ استعمالاتُ العلماء لمادة الاقتضاء فذكرت بعدّة تصريفاتٍ هي: يَقْتَضي، قُضِي، اقْتَضى، اقتِضاء .

4ـ يمكنُنا القول إنّ أول إشارة وردتْ عَن الاقتضاء الصّرفي كانتْ عند ابن جني ت392هـ، في كتابيه (المنصف و الخصائص.) .

5ـ برزتْ عدّة أنواع للاقتضاء الصّرفي هي: على القياس وقد برزَ كثيرا عند القدماء، وأقلّه على الأصل لكونه جزءًا من القياس، والعلة ، والمقامي قد برزَ بكثرةٍ عند المحدثينَ ولاسيّما عند الدكتور فاضل السامرائي.

المصادر و المراجع :

القرآن الكريم
أبنية الصرف في كتاب سيبويه : الدكتورة خديجة الحديثي ، منشورات مكتبة النهضة ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 1385هـ 1965م.
الاقتراح في أصول النحو : العلامة الإمام جلال الدين السيوطي ت 911هـ رحمه الله ، ضبط عبد الحطيم عطية ، وراجعه علاء الدين عطية ، دار البيروتي ، الطبعة الثانية ، 1427هـ - 2006م.
أوزان الفعل ومعانيها : الدكتور هاشم طه شلاش ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، 1971م.
ايجاز التعريف في علم التصريف : محمد بن مالك الطائي النحوي ت 672هـ تحقيق : محمد عثمان ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية .
بلاغة الكلمة في التعبير القرآني : د. فاضل السامرائي ، دار ابن كثير ، ط2 ، 1437هـ - 2016م.
التعريفات : علي بن محمد بن علي الجرجاني ت 816هـ ، تحقيق : إبراهيم الابياري ، دار الريان للتراث.
حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك : أبو العرفان بن علي الصبان الشافعي ت 1206هـ ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى 1417 هـ 1997م.
الحدود في النحو ، علي بن عيسى الرماني (ت348ه) تح : بتول قاسم الوائلي ، منشور في مجلة المورد ، مجلد 23 ، عدد 1 ، 1995م.
الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ت392هـ ، الناشر : الهيأة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة .
دراسات في العربية وتاريخها : محمد الخضر حسين ، الناشر : المكتب الإسلامي مكتبة دار الفتح دمشق .
دراسات في كتاب سيبويه : د خديجة الحديثي ، الناشر وكالة المطبوعات شارع فهد السالم ـ الكويت ، 1980.
دروس التصريف : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا ،بيروت ، 1416هـ 1995م .
ديوان دريد بن الصمة : تح الدكتورعمر عبد الرسول ، د.ط ، دار المعارف القاهرة 2009م.
روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الالوسي البغدادي ت 1207هـ ، ضبطه وصححه : علي عبد الباري عطية ، الناشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى 1415هـ 1994م.
شرح ديوان حماسة أبي تمام ، أبو القاسم الفارسي ت467هـ ، تحقيق : محمد عثمان علي والاوزاعي ، الطبعة الأولى ـ بيروت .
شرح شافية ابن الحاجب : الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي مع شرح شواهده للعالم عبد القادر البغدادي ت 1093من الهجرة ، حققهما وضبط غريبهما محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ،1975م.
شرح المفصل : ابن علي بن يعيش النحوي ت 643هـ ، قدم له : الدكتور أميل بديع يعقوب ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م.
الصحاح : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ت393هـ ، تحقيق : أحمد عبد الغفور ، دار العلم ، ط4 1407هـ – 1987م.
طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة و الأصوليين : الدكتور يعقوب بن عبد الوهاب ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، الطبعة الثانية ، 1422هـ 2001م.
الفروق اللغوية : أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن مهران العسكري ت 395هـ ، حققه وعلق عليه : محمد إبراهيم سليم ، الناشر : دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع القاهرة ـ مصر.
كتاب العين :لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت 175هـ ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثانية 1426هـ 2005م.
الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه ت 180هـ ، المحقق : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة 1408هـ 1988م.
كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : محمد بن علي ابن القاضي محمد الحنفي التهانوي ت بعد 1158هـ ، تقديم وإشراف د. رفيق العجم ، تحقيق : د. علي دحروج ، الناشر : مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت ، الطبعة الأولى 1996م.
الكليات : معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ت 1094هـ ، المحقق: عدنان درويش ـ محمد المصري ، الناشر : مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة الثانية ، 1998م .
لسان العرب : للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري ، مراجعة وتدقيق د. يوسف البقاعي ، إبراهيم شمس الدين ، نضال علي ، منشورات مؤسسة الأعلمي ، بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ، 1426 هـ ـــ 2005 م .
اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان ، الناشر : عالم الكتب ، الطبعة الخامسة 1427هـ 2006م .
لمسات بيانية في نصوص من التنزيل : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، الناشر : دار عمار ، الطبعة الثالثة ، 1423هـ - 2003م.
لمع الأدلة في أصول النحو: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري ت 577هـ ، تحقيق ودراسة الدكتور أحمد عبد الباسط ، دار السلام للطباعة والنشر .
المخصص : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة ت458هـ ، تحقيق : خليل إبراهيم جفال ، الناشر : دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى 1417هـ ، 1996م
المستصفى من علم الأصول : للإمام أبي حامد محمد الغزالي ت 505 هـ ، تحقيق : محمد عبد السلام ، الناشر : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى 1413هـ 1993م .
المفصل في صنعة الاعراب : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري ت 538هـ ، المحقق د. علي بو ملحم : الناشر : مكتبة الهلال ـ بيروت ، الطبعة الأولى 1993م.
مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة 395هـ ،رتبه وصححه إبراهيم شمس الدين ، شركة الأعلمي للمطبوعات ، الطبعة الأولى 1433هـ - 2012م.
الممتع في التصريف : للعلامة علي بن مؤمن النحوي الاشبيلي المعروف بابن عصفور 597-669 هـ ، تحقيق : الشيخ أحمد عزو عناية و علي محمد مصطفى ، دار إحياء التراث العربي بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى 1432هـ – 2011م .
المنصف شرح كتاب التصريف لابي عثمان المازني : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت 392هـ ، الناشر : دار إحياء التراث القديم . الطبعة الأولى 1371هـ 1954م.
البحوث :
التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا ، محمد عبدو فلفل ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد 59 ، 2000م.

دلالة الاقتضاء بين الأصوليين والتداولية ، دراسة في التأويل الصدقي للأقوال : الباحث : لمين جمعي ، د. محمد بوادي ، جامعة لمين دباغين ، سطيف ، المجلد التاسع ، العدد الأول 2018.
دلالة الاقتضاء بين النحو والتداولية : د. ليلى جغام ، جامعة محمد خيضر – بسكرة 2013م.
دلالة الاقتضاء عند السيد البطليوسي : د .حسين عبد النبي سليمان ،2021م.

المستخلص باللغة الإنكليزية

Language, at its various levels, is a means of communication through which every people express their purposes. In this study, we will examine the concept of morphological implication in Arabic, starting from the general meaning of implication and then moving to the morphological level with some analysis from prominent ancient and modern scholars. Denotation is the listener's perception of the speaker's intended meaning, and implication is the meanings contained in speech, required by the situation and context.

Ibn Jinni's (d.392 AH) reference to morphological implication is the first in his book, Al-Munsif. Morphological implication deals with the structure and any changes that occur to it through deletion, addition, or substitution. This is what we will clarify through applications that will lead us to a group of forms of morphological implication: (implication according to analogy), (implication according to the original), and (situational implication).

Keywords: necessity, morphology, analogy